«ريش»... الفيلم والصدمة

معن البياري

أولا، يجب الاعتذار للشركات الأربع من بلدان أربعة (بينها مصر) التي اشتركت في إنتاج الفيلم المصري «ريش»، لأنك شاهدته وقد «تسرّب» إليك، كما لغيرك، ما يُحسب انتهاكا منك لحقوق الملكية الفكرية، وفي الأخبار أن الفيلم سيتم عرضه قريبا في الصالات العمومية. أما ثانيا، ربما يجوز شيءٌ من الشكر للذين تسبّبوا بالزوبعة التي شاعت بشأن الفيلم، لمّا خرجوا من قاعة عرضه في مهرجان الجونة السينمائي الأسبوع الماضي، ثم رموه بالكلام إياه عن تشويهه صورة مصر وسمعتها، قلولا ما أشاعه هؤلاء، وفي مقدّمتهم شريف منير، لم يكن ليُحرز الاهتمام الشاسع به، والفضول العريض لمشاهدته، سيما وأن في الذي ذاع عن مضمونه ما يثير هذا، من قبيل أن رجلا فيه يتحوّل إلى دجاجة (أو فرخة بالعامية المصرية). على أن شكرا كهذا لا معنى له طبعا، بالنظر إلى ما فعله الذين شنّعوا على «ريش»، وأفادوه إفادة كبرى من حيث لم يقصدوا، من تأليب على صنّاع هذا العمل، السينمائي الروائي الأول لمخرجه عمر الزهيري، سيما وأن هجمتهم توبعت بدعوى قضائية رفعها شخصٌ غير ظريف ضد الفيلم، وبغضبةٍ واسعة في برامج تلفزيونية، يسي، الجهل والتهريج فيها إلى الإعلام المصري، أما ثالثا، فالفيلم صعبٌ ومختلفٌ وغريبٌ وجديد، وهذه إن كانت مدائح يستحقّها، إلا أن من المهم أن يُقال معها إنه فيلم يحتاج استقبالا خاصا، وربما أيضا اعصابا من نوع ما، لاحتمال ما قد لا يُحتمل فيه من شناعة بؤس شديدٍ اعتنى الفيلم بتصويره، في تتابع مشاهده التي يؤلف بينها الحسّ الغرائبي الكابوسي القاسي، من غير اكتراثٍ من المخرج (كاتب السيناريو أيضا) بأن تكون مقنعةً، فذلك ما لا يحفل به «ريش» أبدا، فهو إنما يرامِن، أساسا، على صدمةٍ يريد إحداثها لدى المُشاهد الذي سيستغرب أنه لم يصادف أحدا في الفيلم في أيٍّ من أفلام سينما شاهدها، فهم من الناس وحسب. كما أن بطلته، ضيافة نصار، كما كل من فيه، لا أسماء لشخصياتهم في الفيلم الذي أراد «إمتاع» نظّارته بمشاهد القذارة والأوساخ والتلوث المتوالية فيه، الصدمة التي يفعلها «ريش» إنما يريدها في الجميع، مع التسليم بأنه فيلم نخبوي إلى حد ما، قد لا يُحرز نجاحا تجاريا وجماهيرية واسعة. إنه يصدم ذائقة مكرّسة ومتوطنة في تقاليد مشاهدة السينما العربية. جاءت أفلامٌ مصرية عديدة بعد الفقر والبؤس، وكان كثيرٌ منها بديعا، غير أن مقصد «ريش» ليس أن يؤشّر إلى فقرٍ وبؤسٍ يُغالبهما مصريون في عيشهم، بل أن يختبر قدرة كاميرا السينما في التعبير عن انسحاق الإنسان وعجزه وشيبتيه، بمقادير من العبثية والسوريالية، وبروحيةٍ فنيةٍ مهجوسة بالتجريب أكثر من التفاتها إلى السؤال عمّا إذا كان الواقع على الشاشة حقيقيا أو متخيلا، فلك أن تقول إن ثقة مبالغات في غير مشهد، ولك أن تسأل عمّا جعل الرجل الدجاجة يظهر متأخرا رجلاً من لحم ودم، لكن مُجرّحا مدمّى وفي بشاعةٍ مهولة، بعد العثور عليه في مركز شرطة. ولك أن تسأل عن النهاية الفالتة للفيلم، المفتوحة على لا شيء، بعد ذبح الدجاجة، وعدم حسم حال الزوج العائد الذي حاولت الزوجة الصمودَ طوال الفيلم (تشعر أحيانا أنها خرساء) أن تستنطقه عبثا. لك أن تسأل عن مدلولاتٍ أو مرسلاتٍ قد تكون في هذا المشهد وذاك، من قبيل التناقض التقليدي بين الفقر المدقع جدا والثراء الفاحش في منزلٍ واسع تعمل فيه الزوجة خادمةً قبل طردها منه لمّا أخذت منه شيئا من اللحم والحلوى (كأن شيئا من فيلم محمد خان «أحلام هند وكاميليا» هنا؟). لكن كل هذه الأسئلة وغيرها لا يبدو «ريش» معنيا بتيسير إجابات عليها، ببساطة، لأنه فيلم لا يقصد سوى شيءٍ وحيد، أن يصدمك العبث واللامعقول في بعض الوقائع فدّامك، وأن ترى تعبيراتٍ في وقائع أخرى عن انعدام أدمية الإنسان في بيئاتٍ متلوّثة، ليس فقط بسموم وأغبرة وقد امتلأ بها الفيلم، وإنما أيضا بنقصان شروط العيش الطبيعي، عندما تتدنّى القيم والأخلاق، بالتوازي مع كلّ ما يحطّم الروح والبدن والنفس، ومع البحث الصعب عن لحظة فرح عابرة، أو لحظة حبّ غائبة.

«ريش» فيلم ساخر وقاس ومدهش وعادي وعجيب وضعيف وقوي وشائق ومملّ وواقعي وعجائبي وعبثي وكوميدي ومحزن. إن كان قد توسّل حدّوتة ساحر يفشل في إعادة رجل حوّله إلى دجاجة إلى رجولته، فهو توسّل أسلوبا في التصوير والإخراج والتعبير صادما، نجح في التنبيه إلى موهبةٍ جديدةٍ مبتكرة، في سينما عربية مختلفة، اسمها عمر الزهيري.

جنّة اللصوص

معدوح حمادة

حكاية تُنسب إلى قراقوش ما (إعداد وإعادة صياغة)

بينما كان لصٌّ يتسلّل إلى أحد المنازل عبر النافذة، انزلقت قدمه وسقط كجلمود صخر حطّه السيل من علٍ، فوق حجارة الطريق، وكسرت يده، وأصيب بكسور أخرى في الأضلاع، ما جعله يشعر بحنقٍ كبير نحو صاحب المنزل الذي ربط أمام البابِ كلباً شرساً، ما أضطرّه للدخول من النافذة المشؤومة، فتوجّه من فوره إلى الوالي وشكا له أمره، فشعر الوالي بحنقٍ شديدٍ على الرجل صاحب المنزل، وأشفق على اللص، وطلب من شيخ العسس أن يتوجّه إلى المنزل، ويجري تحقيقاً حدّد فيه سبب سقوط اللص المحترم. وبعد تمحيص وتدقيق، اكتشف شيخ العسس سبب ذلك، فقد كان الحجر الذي تشكلت منه حافّة النافذة مائلاً وأملس، ما أدّى إلى تزحلق اللص. ومن فوره، أبلغ الوالي الذي أمر بنصب مشنقةٍ على تلك النافذة، وتعليق صاحب البيت بها، ليكون عبرة لمن اعتبر. احتجّ صاحب البيت على هذا القرار، وصرخ قائلاً:

يا عمّي، ما علاقتي أنا بحافة النافذة، مائلة كانت أم مستوية؟ إنّه ذلك البنّاء اللعين الذي لا يتقن عمله، ما يجعل اللصوص يتزلقون عن حوافّ النوافذ، ويتسبب في الخلافات بين البشر. اقتنع الوالي بكلامه، وطلب أن يحضروا البنّاء، ويشنقوه على تلك النافذة، لكنّ البنّاء أخذ ينتحب، متسائلاً:

وما ذنبي أنا، يا شيخ عسسنا الجليل؟ هذه أول نافذة مائلة أبنيها في حياتي، فكل نوافذي مستوية، ولم يسبق أن سقط من فوقها لصٌّ ولا عشيق والحمد لله... الذنب يقع على تلك الحسناء، ذات الثوب الأحمر التي مرّت متبختر في ذلك الوقت الذي ينبت فيه النافذة. جعلني أغفل عن عملي، وألاحقها بعينيّ، ما تسبب بهذا الخطأ الفاحش.

طلب الوالي القبض على الحسناء، وطلب من شيخ العسس أن ينصبّ لها مشنقتها في المكان الذي خطرت فيه، عندما لاحقها البنّاء بعينيه وأهمل عمله، فأخذت الفتاة تنتحب وتقول: ما ذنبي إن كان لون ثوبي أحمر... وهل أنا من صبغه بهذا اللون اللعين. إنه الصبّاغ... فأمر الوالي بنصب مشنقة الصبّاغ الذي صبغ ذلك الثوب باللون الأحمر، ما أدّى إلى لفت انتباه البنّاء، وكلّ ما حصل بعده من مشكلات، وتعليقه في باب دكّانه، فلفّ شيخ العسس الحبل على الصبّاغ فوراً، وقرّر وضع نهاية لهذه المهزلة، لكنّ المشكلة أن الصبّاغ كان طويلاً، وباب دكانه كان منخفضاً، فلا يمكن تعليقه بأيّ شكل، فأخذ شيخ العسس يفكّر في طريقة ينفذ فيها أمر الوالي. لكنّه لم يهتدِ إليها، غير أنّ الرجل القصير الذي كان يمرّ في المكان أنقذه من حيرته، حين جرّ شيخ العسس ذلك الرجل القصير، وعلّقه بدلاً من الصبّاغ في باب الدكان. وظلت رجلاه ترتعشان فترة، ثم خمدت حركتُه تماماً. وهكذا، أخذ العدل مكانه في المقاطعة، وسجّلت القضية في ملفات القضاء، وقدّمت في برنامج حكم العدالة، وفي صحيفة الإعلان، ظهر إعلان أرسله صاحب البيت الذي سقط عن حافّة نافذته اللص أنف الذكر، يقول:

«أحبائي اللصوص: أعلمكم أنني، بعون الله تعالى، أصلحت نافذة المنزل، لكيلا يسقط أحدٌ عن حافتها. وركّبت مقابض على الجانبين لكي تتشبثوا بها. لكن لا حاجة لكم إلى النافذة، فقد طردنا الكلب الحقير من أمام بابنا، وتركنا الباب مفتوحاً على مصراعيه، على الرغم من أن الجو بارد جداً في أي وقت يريدون، ويفضل أن نكون في البيت للقيام بواجب الضيافة. أما من يشعر بالحرج مما يقوم بفعله، فنحن موجودون في العمل من الثامنة صباحاً حتى الرابعة مساءً... العنوان كذا كذا... إلخ».

وبالفعل، توافد اللصوص مئنى وثلاث ورباع على منزل الجوال المذكور، وكانوا يأكلون ويشربون، ومن هناك يخرجون وعلى وجوههم الابتسامات، وفي أيديهم المسروقات، وقد غلفت بورق السوليفان. سرق اللصوص البيوت حتى لم يبقَ فيها شيء، ثم أخذوا يسرقون الأوطان التي لن يبقى فيها شيء في أقرب وقت.

رسالة الثورة السودانية إلى المعارضة السورية

عمار ديوب

تظاهرت في الأيام الأخيرة قطاعاتٌ شعبية مليونية في مدن السودان، لتعلن تجديد الثورة، ومحاصرة الخلاف الخطير بين مكوّني السلطة الانتقالية، العسكري والمدني. تصاعد الخلاف على وقع اقتراب تسليم المكوّن العسكري للمدني قيادة المرحلة الثانية في السلطة الانتقالية، وتخوّف العسكر من تحجيم دورهم، ومن إجراء محاكماتٍ لمن أوغلوا في دماء السودانيين، واستكمال تنفيذ قضايا الوثيقة الدستورية. لقد دفعت حدّة الخلافات المكوّن العسكري إلى القيام بانقلاب عسكري، وإعلان حالة الطوارئ، وزجّ قادة المدني في المعتقلات، وأطلق قائد القوات المسلحة، الفريق عبد الفتاح البرهان، خطاباً، جدّد (أو ألغى) فيه فقراتٍ كثيرة من الوثيقة الدستورية، وقال إنه يريد إنقاذ البلاد من الفوضى.

رفضت قوى الثورة، ومنذ تشكيل السلطة الانتقالية في 2019، مساعي المكوّن العسكري، وها هي تعلن رفضها الانقلاب، وتدعو إلى مظاهراتٍ كبرى، وإبعاد الجيش نهائياً عن السياسة. المعنى من ذلك أن الشعب لا يثق بالعسكر، ويريد إقامة نظام حكم مدني، ليصل إلى مطالب الثورة ومبادئها، وتحقيق الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وإنصاف أقاليم السودان، وإيقاف مسلسل تفكيك السودان؛ الذي أوصل حكم البشير السودان إليه، وكذلك يفعل المكوّن العسكري؛ استغل دوره في مجلس السيادة والسلطة الانتقالية، وأعاد صلته بشبكات المصالح السابقة في زمن البشير، وعقد، كما يبدو، صفقاتٍ مع قادة الفصائل المتمرّدة، والتي تظاهر عناصرها، في الأسبوع الأخير، رافضين المكوّن المدني، واستثنى البرهان وزراءها ورموزها من الإعفاء من مناصبهم.

رسالة الثورة المتجدّدة في السودان، والتي أعلنت رفضها الانقلاب الحالي، تقول بعدم الثقة بالمعارضة، وبأي قوىً سياسية تنخرط بالعملية السياسية. المقصد هنا أن من أكبر أخطاء المعارضة السورية الركون على التوزيع المكوناتي للشعب العراقي، شيعة، سُنة، أكراد، وإنما نزعت إلى حيز أضيق، هو حيز التوافقات السياسية والمحاصصاتية، فالسلطة في عين هؤلاء مغنم، فما بالك إن كانت في عراقٍ ما بعد 2003 الذي أضحى نهباً لتلك القوى؟

اليوم، وعلى الرغم من قدرة الكتلة الصدرية على تشكيل كتلةٍ برلمانية هي الأكبر، وبالتالي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة، فإنها وفي ظل هذه الضغوط الهائلة التي تمارسها القوى الولائية الخاسرة في الانتخابات، قد تجد نفسها مضطرّةً مرةً أخرى لتشكيل حكومة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتعطي لهم سهماً من مغانم السلطة، إرضاء لهذه القوى الخاسرة ودرءاً لأي مشكلات قد تؤدي إلى وقوع العراق في طائلة المجهول سنوات مقبلة.

سيحصل المولائيون على هذا الوعد، ولكن السؤال: هل يمكن أن تنفذه الحكومة المقبلة؟ وبأي ضماناتٍ؟ لا يبدو أن النتائج التي يمكن أن تصل إليها أي انتخابات في العراق قابلة للقراءة الدقيقة، في ظل واقعٍ عراقي متغير، خاضع هو أيضا لمتغيرات عديدة محيطة به. لكن يمكن القول إن لا ضمانة بالتأكيد بأن الحكومة المقبلة قد لا تضطر، في لحظة فارقة، إلى ضم الميليشيات الولائية التي تشكل، في غالبيتها، العمود الفقري لهيئة الحشد الشعبي، للقوات الأمنية، وإلغاء هذه الهيئة بالكامل، وحل كل مفاصلها وإعادة هيكلتها، مستغلة أن هذه الهيئة مؤسّسة حكومية تتبع، بالدرجة الأولى، للقائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء، ناهيك طبعا عما يمكن أن تسوقه الحكومة من أسباب أخرى، تتعلق باستمرار مكاسبها واستمرار وجودها بالسلطة، لأنها، جرّاء من منظومة سياسية فاسدة في عراقٍ ما بعد 2003، لا تؤمن بأي فعل سياسي، ما لم تكن في السلطة أو جزءا منها، وتأخذ حصّتها من محاصصةٍ مقيتة لم تقتصر على التوزيع المكوناتي للشعب العراقي، شيعة، سُنة، أكراد، وإنما نزعت إلى حيز أضيق، هو حيز التوافقات السياسية والمحاصصاتية، فالسلطة في عين هؤلاء مغنم، فما بالك إن كانت في عراقٍ ما بعد 2003 الذي أضحى نهباً لتلك القوى؟

اليوم، وعلى الرغم من قدرة الكتلة الصدرية على تشكيل كتلةٍ برلمانية هي الأكبر، وبالتالي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة، فإنها وفي ظل هذه الضغوط الهائلة التي تمارسها القوى الولائية الخاسرة في الانتخابات، قد تجد نفسها مضطرّةً مرةً أخرى لتشكيل حكومة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتعطي لهم سهماً من مغانم السلطة، إرضاء لهذه القوى الخاسرة ودرءاً لأي مشكلات قد تؤدي إلى وقوع العراق في طائلة المجهول سنوات مقبلة.

ليس الأمر بهذه السهولة، خصوصا أن شخصية رئيس الوزراء المقبل ستبقى ملفاً شائكاً وقابلاً للتفاوض بين مختلف القوى السياسية، ما يعني أن رئيس الحكومة الجديد يجب أن يخضع، هو الآخر، لتوافقات القوى السياسية، ومنها بالتأكيد القوى الموالية لإيران التي لا يبدو أنها مستعدّة للقبول بمرشّح من التيار الصدري. وبالتالي، التوافق، بدعة السياسة العراقية بعد 2003، سيبقى قائماً حتى على شخص رئيس الحكومة، التوافق مصطلح له مدلولاته الخاصة بالعملية السياسية في عراقٍ ما بعد 2003، فهو يعني، من بين ما يعنيه، توافق القوى السياسية على تقاسم المغانم التي تنتجها السلطة، من دون توافق فعلي على ما يمكن أن تقدّمه الحكومة المقبلة من خدماتٍ وتنمية للمواطن العراقي، أو ما يمكن أن تحقّقه من استرداد لسيادة بلدٍ ما زال خاضعا لإملاءات الخارج وقواه النافذة.

(كاتب وإعلامي عراقي)

> لا يبدو أنّ النتائج التي يمكن أن تصل إليها أيّ نهايات في العراق قابلة للقراءة

حكومة توافقية مرة أخرى في العراق

إياد الدليمي

لا يبدو أن مسلسل التوافق، وهو اسم على غير مسمى، سينتهي من عراق ما بعد 2003، وهو التوافق الذي غالبا ما يرافق كل انتخابات تشريعية تشهدها البلاد، ويراد منه توافق القوى السياسية على توزيع مغنم السلطة في ما بينها، من دون أن يكون لنتائج الانتخابات قول فصل في تحديد الجهة التي ستشكل الحكومة والجهة الأخرى التي ستشكل المعارضة البرلمانية طوال أربع سنوات من عمر هذه الحكومة. في عراقٍ ما بعد 2003، لا تعرف القوى والأحزاب التي شاركت في تأسيس العملية السياسية برعاية أميركية إيرانية بمفهوم المعارضة البرلمانية، فهي لا تلتفت إلى الفعل السياسي الذي يحفل به أي نظام ديمقراطي، أو يمتلك الحد الأدنى من هذه الممارسة، فالقوى السياسية في العراق لا تبحث سوى عن السلطة ومغانمها، ولا تعترف بأي فعل سياسي آخر ضمن لعبة الديمقراطية، وهو ما يبدو أنه سيتكرّر مع مشهد ما بعد انتخابات 10 أكتوبر/تشرين الأول 2021، المبكرة التي أفرزت صعود قوى وخسارة أخرى.

الكتلة الصدرية صاحبة الـ73 مقعدا برلمانيا، ويفترض أنها التي تمتلك حق تشكيل الحكومة، بترشيح رئيس وزراء لأربع سنوات مقبلة، وجدت نفسها محاصرة، ومعها تحالف «تقدم» بزعامة رئيس البرلمان الحلبوسي، محمد الحلبوسي، والديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني، بطعون، ورفض وتهديدات علنية من القوى الخاسرة، وفي مقدمتها القوى والمليشيات الولائية «التي تدين بالولاء والتبعية لإيران». ولم تجد هذه القوى التي تعتبر أبرز القوى الخاسرة في انتخابات أكتوبر بدّاً من الضغط على القوى الفائزة، من أجل استمرار مكاسبها واستمرار وجودها بالسلطة، لأنها، جرّاء من منظومة سياسية فاسدة في عراقٍ ما بعد 2003، لا تؤمن بأي فعل سياسي، ما لم تكن في السلطة أو جزءا منها، وتأخذ حصّتها من محاصصةٍ مقيتة لم تقتصر على التوزيع المكوناتي للشعب العراقي، شيعة، سُنة، أكراد، وإنما نزعت إلى حيز أضيق، هو حيز التوافقات السياسية والمحاصصاتية، فالسلطة في عين هؤلاء مغنم، فما بالك إن كانت في عراقٍ ما بعد 2003 الذي أضحى نهباً لتلك القوى؟

اليوم، وعلى الرغم من قدرة الكتلة الصدرية على تشكيل كتلةٍ برلمانية هي الأكبر، وبالتالي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة، فإنها وفي ظل هذه الضغوط الهائلة التي تمارسها القوى الولائية الخاسرة في الانتخابات، قد تجد نفسها مضطرّةً مرةً أخرى لتشكيل حكومة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتعطي لهم سهماً من مغانم السلطة، إرضاء لهذه القوى الخاسرة ودرءاً لأي مشكلات قد تؤدي إلى وقوع العراق في طائلة المجهول سنوات مقبلة.

ليس الأمر بهذه السهولة، خصوصا أن شخصية رئيس الوزراء المقبل ستبقى ملفاً شائكاً وقابلاً للتفاوض بين مختلف القوى السياسية، ما يعني أن رئيس الحكومة الجديد يجب أن يخضع، هو الآخر، لتوافقات القوى السياسية، ومنها بالتأكيد القوى الموالية لإيران التي لا يبدو أنها مستعدّة للقبول بمرشّح من التيار الصدري. وبالتالي، التوافق، بدعة السياسة العراقية بعد 2003، سيبقى قائماً حتى على شخص رئيس الحكومة، التوافق مصطلح له مدلولاته الخاصة بالعملية السياسية في عراقٍ ما بعد 2003، فهو يعني، من بين ما يعنيه، توافق القوى السياسية على تقاسم المغانم التي تنتجها السلطة، من دون توافق فعلي على ما يمكن أن تقدّمه الحكومة المقبلة من خدماتٍ وتنمية للمواطن العراقي، أو ما يمكن أن تحقّقه من استرداد لسيادة بلدٍ ما زال خاضعا لإملاءات الخارج وقواه النافذة.

(كاتب وإعلامي عراقي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

المولد النبوي في اليمن... جمهورية الأخ الأكبر

ميساء شجاع الدين

بهرجة الاحتفال بالمولد النبوي في صنعاء ومناطق سيطرة الحوثي لا تتناسب إطلاقاً مع حقيقة أن اليمن بلدٌ يعيش مجاعة، وأي ذكر لهذه الكلفة المالية الضخمة لاحتفال نبويٍّ مبالغ فيه تتلقى عليه ردّا سريعاً، وهو ردٌّ دينيّ، حتى يقطع أي مجال للجدل والنقاش، من دون نسيان اتهام المتسائل بالنفاق.

لم تعد المسألة قاصرةً على مولد نبوي أغرق صنعاء وغيرها بالتوكات والإضاءات والحفلات، بل صارت تمتدّ إلى مناسباتٍ دينيةٍ وسياسية، لا حصر لها على مدار السنة. يبرّر الحوثي كل هذا السفه المادي في بلدٍ جائعٍ بشتّى المبرّرات الدينية والوطنية الجامدة، والمتعالية على معاناة الناس، والمشكّكة بسهولة في نيات الآخرين. تسعى هذه الاحتفالات والمناسبات إلى هدفٍ دعائي جوهري ومهم للحوثيين الذين صدمهم الرفض المجتمعي لأفكارهم ومعتقداتهم، ودفعهم إلى الاستعجال وتشغيل التهم الدعائية بأقصى قوتها لإقامة مجتمعٍ يشبههم، كما أنها فرصةٌ يستعرض فيها الحوثي قاعدته الشعبية، حتى لو استخدم الإكراه في جمع جزءٍ كبير من الحشود، فالحوثي ربط شرعيته بقدرته على التحشيد، بعد أن عطّل كل أدوات السياسة، واستبدلها بهذه الوسيلة الشعبوية، متبنياً أعلى مستوى من مستويات الخطاب الشعبوي، والذي يحمل، في طياته، كل أشكال الترهيب للمختلف. وهكذا صار من الممكن أن تجد شباباً فتحوا أعينهم في أثناء طفولتهم على شعارات الحوثي وخطبهم في أثناء حربٍ إقليمية وأهلية، يتحدّثون عن لحظة اجتياح الحوثيين صنعاء فتحاً وليس فقط ثورة، هكذا صارت الجملة الدينية للحوثيين تمتدّ كلياً، بجمع الحوثي بين أفكار شديدة التخلف والانغلاق وأكثر الأسلحة وأجهزة الاتصال تقنية وتطوراً، وهذه تركيبة مفزعة، فهو لا يمتلك لليمن أي مشروع سوى الحرب، سبق وأن صرّح زعيمهم، في خطاب له، إنهم «سيحاربون إلى يوم القيامة»، والرجل الذي أخذته الجلالة النبوية لا يكفّ، هو وجماعته، عن الحديث عن أحلامهم وتوسّعاتهم المستقبلية إلى خارج اليمن نحو مكّة والقدس.

اليمن بالنسبة لعبد الملك الحوثي ليس سوى خزّان بشري من الجنود لمعاركه المقدّسة، اليمن ليس هدفاً، هو مجرّد وقود للمعركة لتحقيق الغرض الأسمى نحو الوصول إلى الأراضي المقدّسة، والحرب لا تشكل عبئاً على جماعةٍ تشكل وعي أفرادها منذ مراهقتهم على الحروب، فأكبر شخص عمراً في الجماعة في منتصف الأربعينيات، وهم في حالة اقتتال مستمر منذ بداية حروب صعدة منذ 17 عاماً. وقد أعطت السنوات السبع الأخيرة للحوثيين دروساً مهمة، عسكرة المجتمع وإدخاله في دائرة الخطر المستمرة جرّاء الحروب، وكذلك إشغال الناس بالجري وراء قوت يومهم اليومي، بدل الخارج الإقليمي والدولي، وبسبب سياسات المعارضة الفاشلة والانتهازية وسياسات النظام، الذي ارتضى أن يكون تابعاً لكل من إيران وروسيا، فإن هناك ممارسات «استبدادية» للقوى الخارجة عن سيطرة النظام، تقصد في مناطق «قسد» وهيئة تحرير الشام والفصائل التابعة لتركيا. في تلك المناطق، يقبع ملايين السوريين، وليست لديهم أي حريات للتعبير، وتُقمع كل محاولات التظاهر والاحتجاج وإسقاط الشعارات والبرامج عن قوى الأمر الواقع، يمكن أن تلعب الملايين التي توجد في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام دوراً مركزياً في تقوية «قسد» و«مسد»، والائتلاف الوطني ولجانه التفاوضية، فيما هو مجرّد احتفال ديني عظيم، اختبارا لإيمان الناس. ويتحجّج الحوثي بأن مولد نبي وصاحب رسالة سماوية أمر جدير بالاحتفال، لكنهم، في واقع الأمر، وحسب تصرفاتهم وأقوالهم، إنما يحتفلون بمؤسس السلالة المقدّسة التي يستمد منها عبد الملك الحوثي شرعيته، وليس بنبي ورسول.

تبدو الأمور قاتمةً وشديدة السواد. ولكن هل هناك ما يمكن فعله؟ بهذا الواقع المتردّي، تتضاءل مسؤولية المثقفين في التوعية وإدراك خطورة ما يجري، والأهم الوعي بحقيقة أن كل أسلحة الحوثي يمكن أن تنقلب ضده، لو استخدمت جيداً، فالتكنولوجيا يمكن أن تستخدم لدعاية مضادّة، فالإعلام لم يعد قاصراً على اليمن. كما أن التجهيل قد يسهّل التحكّم بكثيرين في أي اتجاه. أما التجويع والحرب فهما سببان كافيان ليظل الحوثي ذكري مشؤومة لمجتمع لو امتلك بدائل وقيادةً قادرةً على التحرّك والغضب من وضع كهذا، فلطالما تحرّك اليمنيون، وثاروا ضد ما هو أقل سوءاً. ولم يكن اليمن يوماً معزولاً عن كل المتغيرات الإقليمية والدولية، مثل التحوّل نحو الجمهورية والكفاح ضد الاستعمار والانفتاح الديمقراطي في الموجة الثالثة بداية التسعينيات، إضافةً إلى انتفاضات الربيع العربي وغيرها كثير. هذا كله يقول إن هناك مجتمعا ديناميكيا تواقا للتغيير، وقادرا على التضحية والمجازفة لأجل أحلامه التي قد تنطفئ، لكنها لا تذوي تماماً.

(كاتبة يمنية)

> يجمع الحوثي بين أفكار شديدة التخلف والانغلاق وأكثر الأسلحة وأجهزة الاتصال تقنية وتطوراً

السودان... إلى الخلف دُر

عيسى الشعيبي

لا يمكن وصف ما وقع في العاصمة السودانية فجر يوم أمس بغير جملة واحدة، أنّ انقلاباً كلاسيكياً جرى في البلد العربي الأفريقي الكبير، على غرار الانقلابات التي جرت في الخرطوم تباعاً وفي بلدان في المشرق العربي منذ ستينيات القرن الماضي حتى ثمانينياته، حتى وإن تجنب جنرالات عمر البشير إصدار البلاغ الأول عن استيلاء القوات المسلحة، نيابة عن جماهير الأمة، على الحكم، خدمة لمصالح الشعب المغلوب على أمره، واستردادا لمقدّراته المنهوبة. وبحسب المؤشّرات المتواترة من العاصمة المثلثة طوال الأشهر القليلة الماضية، كان الانقلاب العسكري أمراً حتمياً، وعودة السودان إلى الخلف، عامين على الأقل، تحصيل حاصل لكل الاستعصاءات التي واجهت التحول الديمقراطي، وكبحت مسار الانتقال إلى الحكم المدني، وفق ما نصّت عليه الوثيقة الدستورية، الموقعة بين طرفي المرحلة الانتقالية غداة خلع نظام البشير، خصوصا إثر اشتداد مظاهر الانقسام الذي كان يتعمّق شيئاً فشيئاً بين المكونيْن المدني والعسكري، وتفاقم المعضلات الاقتصادية الموروثة، وزيادة حدّة الخلاف، على أساس جهوي، بين المناطق السودانية المتنازعة على الموارد الشحيحة.

أبرز تلك المؤشّرات الدالّة على حتمية وقوع الانقلاب، وأهم الدلائل على أنّها مسألة وقت فقط، كان يمكن قراءتها بوضوح من خلال سلسلة المراوغات التي ظل يقوم بها الجنرالات على طول الخط، لإطالة أمد المرحلة الانتقالية، وتجريد المكوّن المدني من سلطاته التنفيذية، وبعد ذلك تقويضه من الداخل، فضلاً عن تحميله مسؤولية الفشل في حل الأزمات المعيشية، وغير ذلك ذرائع كثيرة يُحسن العسكر استخدامها ببراعة لإلقاء التبعات على الآخرين، ومن ثمّة شيطنتهم بغطاقة، وذلك كله في مسعى مدارو للاحتفاظ بالسلطة، وربما إعادة إنتاج حكم البشير بصورة جديدة. بكلام آخر، ما وقع في السودان يوم أمس كان حلقة في سلسلة من حلقات الثورة المضادّة، وربما أشد تجلياتها وضوحاً، تلك التي شملت سائر محطات الربيع العربي المغدور، وكانت تونس جديد محطّاتها، الأمر الذي يؤكد حقيقة أن النظام الرسمي العربي لم يستسلم بعد لقوى الحرية والتغيير، وأن ليل هذه المنطقة المسكونة بالاستبداد والفساد لا يزال طويلاً، تماماً على نحو ما تنطق به حركة الانقلاب السودانية أخيراً. وما طرحته من تحدّيات مضاعفةٍ على القوى الديمقراطية، بما فيها قوى الحرية والتغيير المنقسمة على نفسها في الخرطوم، ونظيرتها في تونس، ناهيك عن الأقطار العربية الأخرى، المخاطبة قواها بمثل هذا التحدّي الثقيل في المدى المنظور.

من غير أن ننتظر مآلات أحدث حلقات الثورة المضادّة في السودان، ونهجس بمضاعفاتها المحتملة على جوارٍ مضطربٍ حقاً، فإن هذا البلد الذي ينوء بمشكلاتٍ لا حصر لها يدخل في غياهب مرحلةٍ من الفوضى الشاملة، وتتعمق لديه مظاهر البطالة والفقر، ويقع بكلّه وكليله، فريسةً سهلةً لهذه المغامرة التي يبدو أن أصحابها لم يقرأوا درساً من الماضي القريب، إن لم نقل إنهم لم يقرأوا التاريخ، بما فيه تاريخ السودان الذي أوصلته الانقلابات العسكرية إلى الحرب الأهلية والتدهور الاقتصادي المريع، ووضعت البلد الذي يعتبر سلّة الغذاء للعالم العربي على ضفاف مجاعةٍ قد تشد أكثر من ذي قبل.

وليس من شكٍّ في أن السودانيين، المتكلين على أنفسهم في المقام الأول، والمعوّلين على إرادتهم الصلبة في مواجهةٍ قد تكون طويلة ومريرة مع الانقلابيين الجدد، هم اليوم أشد ما يكون عليه حال الثوار، في كل زمان ومكان، في حاجتهم إلى إسناد معنوي لازم من الخارج، وضغط دولي مستحق، لاختصار زمن استعادة الثورة، وتخفيف آلام المخاض الجديد عليهم، وهذه مسؤولية أحسب أنها عربية ودولية مشتركة.

كيف يتحوّل إنسان طبيعي إلى «شريف منير»؟

محمد طلبة رضوان

كان توفيق عكاشة مذيعا في التلفزيون المصري، واشتغل في برامج حوارية، وفق معايير «ماسبيرو»، شاهدته بنفسي، لم يكن يتحدّث بلهجة ريفية، يتعمّد صاحبها أن يبدو في صورة القروي الساذج. واعترف عكاشة، بعد انقلاب يوليو 2013، في حوار مع الإعلامي خالد صلاح، بأن طريقة تقديمه برنامجه على فضائية «الفراعين»، كانت بالاتفاق مع أجهزة الدولة، نظرا إلى طبيعة المرحلة (ثورة يناير وما بعدها)، وحاجة هذه الأجهزة لتجييش طبقاتٍ بعينها، تشكّل أكثر من خمسين بالمائة من الشعب المصري، ضد تجربة يناير، قبل اعتراف عكاشة، وقبل الانقلاب، لم يكن عكاشة، في أوساط الثورة المصرية، سوى مادّة للتندّر والسخرية. وحين كانت أصواتٌ تطالب بالردّ على عكاشة، بطريقته نفسها، أو على الأقل تفكيك خطابه أمام جمهوره بلغةٍ يفهمونها، (بالتوازي مع السخرية المستحقّة)، كانت ردود «النخب الثورية» تتراوح بين الاستنكار، من مجرّد طرح الموضوع، والتعالي على «أي أحد» أو نرد عليه. ظل عكاشة يظهر يوميا، ويشحن مشاهديه، ويعيد برمجتهم، وفق رؤية «جادّة»، تتبنّاها أجهزة، تعرف ما تريد، وإلى من تتكلّم، ونزل ملايين المصريين، بعد أقل من عام، ضد التجربة كلها، لأسبابٍ مختلفة، من بينها الشحن الإعلامي الذي يأتي في مقدمته عكاشة وأشباهُه، وهو ما التفت إليه باحث وأستاذ مساعد لدراسات الشرق الأوسط الحديث في جامعة أكسفورد، والتر أرمبرست، في كتابه «حاوي الثورة المصرية.. دراسة أنثروبولوجية لظاهرة توفيق عكاشة».

اقتنع قطاع كبير من المصريين بما يقوله توفيق عكاشة وأحمد موسى وغيرهما، ولم يجدوا في خطابات «يناير» ما يقنعهم، أو حتى ينجح في الوصول إليهم، وليس أسهل من أن تصف هؤلاء بـ«الجهلاء.. الأغبياء.. الأميين.. أو حتى عبيد البيادة. ذلك كله سهل، بقدر ما هو مضلّل، مريح بقدر ما هو شعبوي. الأصعب أن تعترف بأنك تحب البلد لكن لا تعرفها، لديك «نوايا» حسنة، لكن ليس خططا، لديك خطابات نخبوية، عميقة، لكن ليست مؤثرة، سهلٌ أن تستدعي الآية الكريمة «فاستخفّ قومه فأطاعوه»، وتهزّ رأسك. الأصعب أن تعرف: كيف استخفّهم... ولماذا أطاعوه؟ الخطاب نفسه تستخدمه، باستسهالٍ مرعب، حين نصف كل مؤيد للنظام بأنه ببساطة «منافق»، كل مؤيّد للإخوان بأنه «ممول»، كل مؤيد للثورة بأنه «متآمر»، كل مؤيد للحريات الليبرالية

زيارة الملك قطر... و«التحويلة الدبلوماسية» الأردنية

محمد أبو رمان

مثّلت زيارة ملك الأردن، عبدالله الثاني، مع وفد رفيع من كبار المسؤولين، إلى قطر في 12 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي خطوة أخرى من الخطوات التي يقوم بها الأردن، منذ أشهر، فيما يمكن أن نعتبرها «تحويلة دبلوماسية» ملحوظة، في إدارة ملف السياسة الخارجية ومراجعة الحسابات الدولية والإقليمية. وقد بدأت ملامح التحويلة بالظهور منذ رحيل إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بداية العام الحالي، بالتزامن مع رحيل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، والرابط بينهما أنّهما شكّلا معاً في الأعوام الأخيرة فكّي الكماشة في المواجهة الدبلوماسية مع الأردن، على خلفية الموقف من القضية الفلسطينية، سواء نقل السفارة الأميركية إلى القدس أو إعلان صفقة القرن وما صاحبها من عمليات تطبيع عربية - إسرائيلية، وهو سياقٌ وقف الأردن ضده دبلوماسياً، ولم يؤيد جزءاً منه في الحدّ الأدنى. شهدت تلك المرحلة حصاراً دبلوماسياً غير معلن للأردن، وتوجّها واضحا أميركيا - إسرائيليا لتحجيم دوره وتهميشه إقليمياً، من خلال ما يسمّى السلام الإقليمي، أو نسج تحالفاتٍ مع دول عربية أخرى، توافقت مع الإدارة الأميركية في هذه الرؤية، بخاصة مع صهر الرئيس الأميركي السابق، جاريد كوشنر، وكان عرّاب صفقة القرن وعمليات التطبيع العربي - الإسرائيلي. بدأ الأردن منذ الأشهر الأولى من العام الحالي اختبار المسار الجديد، وقد كثّف المفاوضات والنقاشات مع كل من العراق ومصر، ضمن ما يسمّى «مشروع الشام الجديد»، وتمكّن المسؤولون في هذه الدول من تطوير مفاهيم وتصوّرات مهمة للمصالح الاقتصادية المشتركة. وفي الأثناء، كان الملك وراء الأضواء يناقش الإدارة الأميركية فيما يتعلّق بالمصالح الأردنية مع سورية، واستثناء الأردن من كثير من بنود قانون قيصر (يقرّ عقوبات على سورية، ومن يتعامل معها)، وهو الأمر الذي يتيح للأردن الخروج من العزلة الاقتصادية التي أحكمت حوله، منذ ما يقارب عقدا، مع الأحداث في كل من العراق وسورية. كان لافتاً في لقاء مدير المخابرات الأردنية، اللواء أحمد حسني، مع مجموعة من الكتاب الصحافيين (في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي) إشارته إلى أهمية العلاقات مع دمشق، ومع بغداد، ما يعكس حرص الأردن على استدخال سورية في محور الشام الجديد، وتطوير منظومةٍ من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ضمن هذا السياق، بعد أيّام عدة من هذا اللقاء كان وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، يتلقى اتصالاً هاتفياً من نظيره الإيراني، حسين عبد اللهيان، ليناقشا ملف العلاقات بين بلديهما (الأردن استدعى سفيره في طهران في 2016، ولم يعيّن سفيراً جديداً، على خلفية تدهور العلاقات السعودية الإيرانية حينها).

من الواضح، إذاً، أننا أمام حراك أردني جديد لاستعادة الدور الإقليمي الأردني، أو بعبارةٍ أدقّ إعادة تعريفه، في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، ومحاولة لتجاوز مرحلة الإدارة الأميركية السابقة، والإمساك بزمام المبادرة، وهو ما انعكس على أكثر من صعيد؛ الصعيد الأول يرتبط بالقضية الفلسطينية، مع إدراك الأردن تراجع فرص حل الدولتين، ومع عدم وجود بديل، إلاّ أنّ هنالك انفتاحاً غير معلن على رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، نفتالي بينت، في محاولةٍ لإيقاف التدهور الذي حدث مع الحكومة السابقة، واستعادة قدرة الأردن على التأثير على المواقف الإسرائيلية، بخاصة فيما يتعلق بتجميد الاستيطان وحماية القدس والمقدسات، وإيقاف المشروع الإسرائيلي المعلن في تهويد المدينة المقدسة بالكلية. على الطرف الآخر، يسعى وزير الخارجية الأردني إلى ترميم الموقف العربي من القضية الفلسطينية، ورأب الصدع بين الفلسطينيين والدول العربية التي طبّعت مع إسرائيل، وبناء توازن بين مواقف هذه الدول غير المرغوبة أردنياً وفلسطينياً من جهة، والحفاظ على الحدّ الأدنى من الموقف العربي في حماية حقوق الفلسطينيين وربط العلاقات العربية - الإسرائيلية بالتسوية السلمية. على صعيدٍ ثان، دول الجوار، الأولوية الأردنية واضحة تماماً في تحسين شروط العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من العراق وسورية، ما يساهم في إنقاذ الاقتصاد الأردني من الحصار البرّي الخانق، وتنشيط خطوط التجارة والتعاون الأردني الإقليمي. على الصعيد الثالث، الخليج العربي، استثمر الأردن جيداً في نتائج قمة العلا في بداية العام الحالي، للمصالحة الخليجية الداخلية، والحراك الدبلوماسي الخليجي- المصري- التركي، ما ساعد على الانفتاح على قطر وتطوير العلاقات بين الدولتين، باتجاه إيجاد شريكٍ استراتيجيٍّ إقليمي جديد، والتحلّل من الضغوط الخليجية لتحجيم العلاقات الأردنية القطرية سابقاً.

> حراك أردني جديد لاستعادة الدور الإقليمي، أو بعبارة أدقّ إعادة تعريفه، في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية

ويصعب هنا تجاوز ما حدث من فتور واضح في العلاقات الأردنية السعودية خلال الأعوام الأخيرة، والأسباب متعددة؛ سواء الاختلاف في منظوري الدولتين لإدارة العلاقات الإقليمية، والموقف من إدارة ترامب، ومن القضية الفلسطينية خلال تلك المرحلة، ثم ما عرف بقضية الأمير حمزة (منذ شهر إبريل/ نيسان العام الحالي) التي وضعت العلاقة بين الدولتين في مرحلةٍ غير معرّفة (نتيجة موقع أحد الشخصيات المفتاحية في القضية، باسم عوض الله، مستشارا سابقا لولي العهد السعودي، ومبعوث الملك الخاص إلى السعودية قبل ذلك، وكانت هنالك إشارات أردنية غير مريحة إلى السعودية بوجود أصابع خارجية، في الوقت نفسه جهود سعودية لإطلاق سراح عوض الله رفضها الأردن)، مع تراجع كبير وغير مسبوق في المساعدات السعودية إلى الأردن، منذ نهاية حكم الملك عبدالله بن عبد العزيز (في بداية العام 2015). بالضرورة، هنالك تحدّيات عديدة أمام الدبلوماسية الأردنية والسياق الحالي، وتمثّل الانتخابات العراقية أخيرا اختباراً أولياً، خصوصا أنّ علاقات الدولتين شهدت تطوّراً ملحوظاً مع رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، وهنالك قوى سياسية معادية للأردن في العراق. لذلك سيكون هنالك فرق بين عودة الكاظمي أو صعود غيره لا يحمل التوجهات نفسها. مع ذلك، القرار الأردني هو العمل على تعزيز العلاقات مع العراق، والانفتاح على القوى المختلفة، شيعياً وسنياً.

التحدّي الأكبر يتمثّل في تراجع فرص حل الدولتين، وعدم وجود بديل واضح لذلك، مع صعوبة تصوّر قبول إسرائيلي بحل الدولة الواحدة، ورفض الأردن أي خيار فدرالي مع الضفة الغربية، قبل إعلان قيام الدولة الفلسطينية. ومن المعروف أنّ القضية الفلسطينية ليست فقط على تماسّ مع المصالح الحيوية الأردنية، بل هي جزء من الأمن الوطني الأردني. والتحدّي الثالث مع دول الخليج العربي يتمثّل في مسار العلاقات الأردنية السعودية، في ضوء الوضع الراهن، مع تغليب سيناريو عودة العلاقات، وتراجع حدّة الخلافات وتجاوزها، بخاصة أنّ الدولتين تمتعتا بعلاقاتٍ تاريخيةٍ وثيقة، منذ خمسينيات القرن الماضي، وتجاوزتا أزمات آنية عديدة في العلاقة بينهما.

(كاتب ووزير أردني سابق)

جيوسياسية الزحف الإيراني الجديد

مهنا الحبيل

أمام هذا العنوان، لا بد أن نطرح مبرّراً مقنعاً، يقود إلى فهم وجود هذه الجيوسياسية على الأرض. وبالطبع، نحن هنا نستعرض واقع المشرق العربي حالياً، بين إيران والمحيط العربي، وبالذات مع الخليج العربي، بحكم أنّهُ كان يعلن سابقاً وحتى اليوم، مع ضعف هذا الزخم، أن تقدّم المشروع الإيراني على الصعيدين، الطائفي والسياسي، بل والعسكري، يهدّد أمنه القومي، وشعبياً في دول الخليج العربي وفي غالبية المشرق العربي، هناك إيمان عميق بذلك. لكن الحاصل اليوم أن هذه السياسة العربية الخليجية فشلت فشلاً ذريعاً، وأصبح فشلها قاعدة الانطلاق الجديد لجيوسياسية المشروع الإيراني الكبير. وهو مشروعٌ بالفعل يُعيد رسم خريطة الشرق الأوسط، لكنه، وللمفارقة، لا يتصادم حتى اليوم مع الخريطة الأخرى لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي توافقت عليه تل أبيب وواشنطن حلا نهائيا، لتصفية القضية الفلسطينية والتطبيع مع الشعوب ومع الأنظمة، وهو بالضبط ما يحصل اليوم على الأرض، جنباً إلى جنب مع حقيقة التقدّم الإيراني. لا نعيد هنا طرح ضجيج البروباغندا عن اتفاق المشروعين، فلا حاجة لذلك الصخب، غير أننا نرصد اتحاداً في مسيرة الاقتطاع، وأحياناً الاقتلاع للمفاهيم وللأرض العربية، يبسطها كلا الطرفين. ومن اليقين أن مسؤولية هذه الهزيمة تتحمّلها المؤسسة السياسية في الخليج العربي. لكن من دون أن يُسقط ذلك مسؤولية باقي الأنظمة العربية. ولسنا نورد هنا العراق ولا سورية، لكونهما أصلاً في العربة الخلفية للقوة الإيرانية الجديدة، كما أن النظام السوري يرى مشروعية وجوده في هذا الرداء الإيراني الذي وجد من الوحدة الطائفية على تناقضها، معسكر تحالف سياسي يُعزّز الانشطار العربي، ويصنع جدران عزلٍ على أساس مذهبي أو طائفي، فتخلي مصر عن دورها لتكون قاعدة توازن، كان أحد أسبابه واقعها القومي والصراع الأمني مع ثورة 25 يناير (كانون الثاني 2011) وما أفرزته. وهناك فشلٌ خاص للسياسة الخليجية في هذا الملف تحديداً، إذ إن الاستقرار القومي، سواء كان في عهد الرئيس المنتخب الراحل، محمد مرسي، الذي مد يده مخلصاً للخليج، أو حتى في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتشجيع المصالحة الوطنية وإطلاق كل المعتقلين، حتى مع إقصاء النظام الإخوان المسلمين سياسياً، فقد كان من الممكن أن تستفيد من هذه الأرضية دول الخليج العربي، لكن ما حصل هو العكس تماما، إذ ساهم المال الخليجي في تصعيد التوتر الذي أفقد مصر مزيدا من توازنها، وأضحت في مرحلة عجز شديد، حتى في تحقيق ردع سياسي لا أكثر، أمام إيران في لبنان وسورية واليمن، ومن ثم الخليج العربي، وبعض التأثير الضعيف لصالح عروبة العراق.

أما في المسألة المذهبية، فها نحن اليوم نتبيّن، على أرض الواقع، أن تورّط الخليج في اللعبة الطائفية، وتحشيد العواطف داخل النسيج الاجتماعي الوطني، خسر خسارة كبرى، من دون أن تتراجع طهران عن خطابها الطائفي، ولا أيقونات وأدوات مشروعها فيه، غير أنّ طهران كانت تعتمد، في سنوات التأسيس، خلافاً للخليج العربي، على خطاب براغماتيّ ذكي منافق سياسياً. وتترك للمسار غير الرسمي تحشيد الكراهية المذهبية، وتزحف، من خلاله، إلى إنساننا العربي، وهي اليوم الخيمة السوداء التي تسعى حركة الاحتجاج المدني، وغالبها من أسر شيعية، إلى هدم أسوارها وتحرير العراق اجتماعيا والعودة إلى الوحدة الوطنية. فشل المواجهة في اليمن ليس متصلاً بمستقبل اليمن وحده، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الإقليم العربي الكبير، ويجعل انتصار الخيار الإيراني مع الحوثي مهيأ لإيجاد خطوط تماسّ سياسي خطرة جداً مع الخليج العربي، لم تصل له من قبل مستويات الصراع الإيراني العربي، وخصوصا بعد تقدّم الإيرانيين من خلال الحوثي لحسم كامل جبهة اليمن الشمالي. لقد قاد الفشل في خطة الحرب إلى إنهاك أكبر قوة اجتماعية متماسكة ضد الحوثي، وهم رجال القبائل، سواء كانوا في الجيش، أو في مقاومة القبائل، والتراجع في جبهة مأرب مسبوقٌ في جبهاتٍ أخرى، وبالتالي مسألة حسم الشمال لصالح طهران تقترب كثيراً، وفي الوقت ذاته الذي تتقدّم فيه الرياض بعدة خطوات لإنهاء الحرب، في مستوى ضمانات لحدودها فقط، مع شروط حوثية وإيرانية أخرى، فماذا يعني هذا؟

> تورّط الخليج في اللعبة الطائفية، وتحشيد العواطف داخل النسيج الاجتماعي الوطني، خسر خسارة كبرى

وعليه، فإنّ التعارض بين تأمين اتفاق لصالح أمنها مع ايران ومصالح الجنوبيين اليمنيين سيكسب فيه أمنها المباشر مع طهران. أما الجيوسياسية الثانية في البحرين، فسياسات الدولة الطائفية هناك فاقمت الأزمة، وهي ذات جذور قديمة، منذ خَذَل الحكم موقف وجهود الرمز الشيعي المعتدل الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري، الذي مهد لاتفاق المصالحة والميثاق، ثم تراجع الحكم عن مساحة السلطة التشريعية، فقويت المعارضة الطائفية، وأصبح الشيخ عيسى قاسم مرجعها المطلق، وهو اليوم رسميا يتخذ من المنفى مرجعية للمشروع السياسي، بالنموذج الطائفي الإيراني ذاته، ومكابرة النظام في عدم المصالحة ستعقد المشهد أكثر، وهو يتذكّر موقف لندن في الساعات الأخيرة لاحتجاجات 2011، والتي كادت أن تهوي بكل النظام الخليفي.

(كاتب عربي في كندا)

تجويد مناخ الأعمال... السياسي

عبد الحميد اجماهيري

تجويد مناخ الأعمال مطلبٌ يوضع عادة أمام السياسيين، من أجل الاستجابة لأرباب العمل، فهل يكون رجل الأعمال الثري رئيس حكومة المغرب، عزيز أخنوش، مُطالبا اليوم بتجويد مناخ الأعمال .. السياسي في بلاده؟ قد يبدو الأمر كما لو أنه من المحسّنات البلاغية في ظرف سياسي لم يستكمل الرجل فيه المائة يوم، المعتادة قبل انطلاق الرشق والنقد، الرسمي منهما والشعبي، غير أن الحكومة الحالية تعيش مفارقة أن تعمل من أجل تجويد مناخ سياسي، بدأ مبكّرا أنه يتطلب تجويدا، حيث نجد أنه لا يوجد أي تنظيم حزبي أو نقابي شارك في الاقتراع، طعن سياسيا في هذه الاستحقاقات، على الرغم من التنديد المرتفع باستعمال المال فيها (بالغوا وتحدثوا عن ديموقراطية الأثرياء)! كما أن الحكومة تدخل على وضع سياسي، وصفه الملك محمد السادس بالإيجابي. ومن مقومات هذا السياق الإيجابي:

نسبة نمو تفوق 5,5% سنة 2021، وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعدّ من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقارّي. نمو القطاع الفلاحي نموا متميزا يفوق 71%. ارتفاع ملحوظ للصادرات كصناعة السيارات، والنسيج والصناعات الإلكترونية والكهربائية. ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 61%. زيادة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، بحوالي 64%. التحكم في نسبة التضخم في حدود 1%. غير أن الحكومة قلصت من طموحها، في أول برنامج تقدّمت به، عندما أعلنت أنها ستعمل على نسبة نمو أقل من التي أعلنها ملك البلاد، وحددتها في 3% في قانون مالية 2202، وهو ما خلخل أفق انتظار الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وطرح سؤال قدرة الحكومة على الوفاء بعهودها، بنسبة نمو أقل من التي دخلت عليها. والمناخ السياسي في المغرب لا يستدعي تجويدا، يستطيع أن يساير ما رافق نتائج الانتخابات، وأيضا ما أعلن عنه العاهل المغربي فقط، بل لأن السياق الاجتماعي والصحي والمؤسساتي يطرح نقاشا متجذّرا. وأول ما يتداوله المغاربة في هذه الأسابيع بعد تنصيب الحكومة هو زيادات صاروخية في الأسعار أحدثت تذمّرا غير مسبوق، وما زال يشيع أمام صمت حكومي غير مبرّر. طاولت هذه الزيادات أسعار المحروقات، والتي يعتبر رئيس الحكومة أكبر موزّعيها في المغرب، وسبق أن كان موضوع مقاطعة شعبية عارمة، كما أن مستخلصات أرباحه، وهو وباقي الموزعين كانت موضوع لجنة تقصٍّ برلمانية، وموضوع أزمة داخل مجلس المنافسة، أدّت إلى تغيير رئيسه، والإغلاق العملي للملف. وفي هذه النقطة بالذات، والتي لا تتطلب غلافا ماليا لحلها، ينتظر الرأي العام كيف سيتعامل رئيس الحكومة مع موضوع يوجد هو في صلبه. وقد يعطي صورة إيجابية عن إرادته السياسية في حالة التفاعل الإيجابي مع توصياتٍ لجنة أنشأها الملك للنظر في هذا الملف الشائك. وقضية الأسعار في المغرب قد تؤزم السياسة، كما حدث في ثمانينيات القرن الماضي، وقادت إلى صفحة مؤلمة من صفحات سنوات الجمر والرصاص، بزيادات أقلّ من هاته الحالية.

صحيح أن الفترة كانت ملتهبة، لكن الأسعار، مع وجود ضيق تنفس اجتماعي، قد تؤجج الوضعية، ومعها المناخ السياسي. ومن مثالب هذا المناخ، أيضا، الارتباك الذي ساد في الأسبوع الأول لتشكيل الحكومة بتعديلٍ هو الأسرع في تاريخ المغرب، وموضوعهُ أن الوزيرة المعينة في قطاع الصحة هي، في الوقت نفسه، عمدة أكبر مدينة في المغرب، الدار البيضاء. وتبين أن تبرير تعديل هذا المنصب لم يكن مقنعا، لأن القول إن السبب هو صعوبة الجمع بين العمودية في أكبر مدينة والوزارة التي جعلها خطاب الملك في افتتاح البرلمان المهمة الرئيسية للحكومة أمرٌ كان معروفا، فقد سبق نيلها منصب العمودية تعيينها وزيرة، علاوة على أن وزراء آخرين في وضعيتها نفسها في مدنٍ ذات أهمية كبيرة، كمراكش. والرأي العام ينتظر توازي الأشكال القانونية لتشابه وضعية وزيرة الصحة مع وضعية وزيرين آخرين. وقد بدا واضحا أن رئيس الحكومة لم يلتقط الإشارة الواردة في خطاب ملك البلاد، جعل هذا القطاع استثنائيا في أفق تحقيق السيادة الصحية. وقد اعتبر نص الخطاب أن «التحدّي الرئيسي هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين، العام والخاص»، على قاعدة «عودة قضايا السيادة إلى الواجهة، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية..».

> يدرك الفاعل الحكومي المغربي أنه أمام امتحانات سيادية حقيقية، قد تم المسّ بها، بل تم تأزيم وضعها

وعلى ذكر القضايا الصحية، ألقت قرارات الحكومة بإجبارية التوفر على جواز التلقيح للتنقل وولوج المطاعم والمقاهي والحمامات والإدارات زوبعة من الأسئلة، المبدئية منها والقانونية. وما زالت التفاعلات قائمة، سيما في غياب نقاش داخل المؤسسات المخوّل لها ذلك، مثل البرلمان.

يدرك الفاعل الحكومي أنه أمام امتحانات سيادية حقيقية، قد تم المس بها، بل تم تأزيم وضعها، وهي السيادة الطاقية والسيادة الغذائية (بارتفاع الأسعار) ثم السيادة الصحية (تقدير الموقف غير سليم أدّى إلى تعديل أبان عن الارتباك).

.. تفرض هذه المتواليات بالفعل التفكير في تجويد مناخ الأعمال .. السياسي في المغرب!

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads